ملف العدد :

تطور الإصلاح الاقتصادي في كوريا الجنوبية

ا.د احمد محمد نادي
عميد معهد الدراسات الآسيوية -جامعة الزقازيق

المقدمة

في الخمسينيات من القرن الماضي، كان لدى كوريا الجنوبية اقتصاد زراعي ، يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية ، إلا أن التزامها العملي والمرن بالتنمية الاقتصادية أدى إلى ما أصبح يعرف باسم "معجزة نهر هان"، حيث نما الاقتصاد خلال العقود الثلاثة التالية بمتوسط معدل سنوي يقارب ٩٪، وزاد دخل الفرد بأكثر من مائة ضعف، وبالتالي اصبحت كوريا الجنوبية قوة صناعية رائدة.

حيث تبوأت كوريا الجنوبية المرتبة العاشرة بين أكبر القوى الاقتصادية في العالم والرابعة في آسيا في عام ٢٠٢١، وتشتهر بارتفاعها المذهل من واحدة من أفقر البلدان في العالم إلى دولة متطورة عالية الدخل في جيل واحد فقط. وخلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، حافظت كوريا الجنوبية على اقتصاد مستقر، بل إنها شهدت نمواً اقتصادياً خلال ذروة الأزمة. ويسير الاقتصاد الكوري الجنوبي على الطريق الصحيح في واحدة من أسوأ فترات النمو التي استمرت عامين منذ أكثر من نصف قرن، بسبب التباطؤ الاقتصادي في الصين والشكوك بشأن الحرب التجارية بين بكين وواشنطن، والآثار العالمية لانتشار جائحة فيروس كورونا، حيث أدى ركود الاستثمار إلى الحد من النمو الاقتصادي إلى ما يقدر بنحو ٢٪ في عام ٢٠١٩، قبل أن ينخفض إلى -١,٩٪ في عام ٢٠٢٠.

ومن ثم تستعرض الدراسة تطور الإصلاح الاقتصادي في كوريا الجنوبية، عبر

العديد من المراحل، ومدى نجاح كوريا الجنوبية في تحقيق أهدافها الاقتصادية، هذا بالاضافة لرؤية استشرافية لمستقبل الوضع الاقتصادي في كوريا الجنوبية.

أولا :الوضع في كوريا الجنوبية قبل عملية الإصلاح الاقتصادي:

تقع دولة كوريا الجنوبية في شرق آسيا، وتحتل الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، يحدها من الشمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية)، ومن الشرق البحر الشرقي (بحر اليابان)، ومن الجنوب بحر الصين الشرقي، ومن الغرب البحر الأصفر. وتضاريس كوريا الجنوبية جبلية في الغالب. وبالنسبة لنظام الحكم فهو جمهوري. أما بالنسبة للاقتصاد، فتمتلك نظاماً اقتصادياً مختلطًا يعتمد على القطاع الخاص، جنبًا إلى جنب مع التخطيط الاقتصادي المركزي والتنظيم الحكومي. وتتمتع بعضوية منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، واتفاقية التجارة لآسيا والمحيط الهادئ (APTA)[١].

وقد نما الاقتصاد الكوري الجنوبي بشكل ملحوظ منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين. حيث حولت نفسها، منذ ذلك الوقت، من مجتمع زراعي فقير إلى واحدة من أكثر دول العالم تصنيعًا. وكان هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بتطوير الصناعات الموجهة للتصدير ووفرة العمالة ذات المهارات العالية والمتعلمة، والتي عززها الدعم الحكومي القوي، وقد صاغ قادة الحكومة ورجال الأعمال معًا استراتيجية تستهدف صناعات محددة من أجل التنمية، وبدءاً من عام ١٩٦٢ تم تنفيذ هذه الاستراتيجية في سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية، فكانت أولى الصناعات المستهدفة هي المنسوجات والصناعات الخفيفة، تليها في السبعينيات الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والكيماويات. وفي وقت لاحق، تحول التركيز إلى صناعات عالية التقنية مثل السيارات والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات[٢].

<u>الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧:</u>

لطالما وُصفت كوريا الجنوبية بأنها نموذج بارز للتنمية الاقتصادية، فعلى الرغم

من ضعف الموارد والتعداد السكاني الكبير، والإرث الاستعماري، والدمار الذي أعقب الحرب الكورية، وعدم الاستقرار السياسي المزمن، والمواجهة العسكرية المطولة مع كوريا الشمالية، حيث حققت صعوداً مثيراً للإعجاب في النظام الاقتصادي الدولي، وأصبحت في المرتبة العاشرة من أقوى اقتصادات العالم، وثامن أكبر دولة تجارية في العالم في فترة قصيرة نسبياً.

لقد حدثت المعجزة الاقتصادية في كوريا الجنوبية نتيجة للعديد من العوامل، وفي مقدمتها الاستثمار رأس المال البشري، والانتقال في الوقت المناسب إلى استراتيجية نمو تقوده الصادرات، واستطاعت تسريع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تحديد القطاعات الصناعية الاستراتيجية، وإجراء تخصيص تقديري للموارد لتلك القطاعات، وتقليل معضلة العمل الجماعي المنتشرة في معظم البلدان النامية.

ولكن في نوفمبر ١٩٩٧، ظهرت أزمة اقتصادية اثرت علي اقتصاد كوريا الجنوبية، بسبب تآكل القدرة التنافسية الدولية، وأداء الشركات السيئ، وانتشار القروض المتعثرة، والشلل في القطاع المصرفي والمالي، وسوء الإدارة الاقتصادية للحكومة، وتزايد الديون الخارجية وأزمة السيولة الحادة.

ورغم أن أزمة عام ١٩٩٧ اندلعت بسبب أحداث خارجية، إلا أنها أدت إلى مشاكل داخلية كبيرة تتعلق في الأساس بضعف نظام حوكمة الشركات، ونظام مالي غير فعال، ومع ذلك، حققت كوريا الجنوبية تقدماً كبيراً (بتكلفة كبيرة) منذ ذلك الحين. ففي القطاع المالي، تم تعزيز اللوائح التنظيمية الاحترازية من خلال إنشاء هيئة الرقابة المالية، وإدخال ممارسات وأساليب ومعايير تنظيمية جديدة، حيث اضطرت الحكومة إلى ضخ ١٥٥ تريليون وون (ما يقرب من ٣٠ في المائة من الدخل القومي) في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بينما تم إغلاق ٤٩٨ مؤسسة مالية، مما قلص عدد البنوك التجارية من ٣٣ إلى ١١ بنكًا فقط[٣].

وفي قطاع الشركات، شهدت كوريا الجنوبية إفلاس شركة (دايو)، وهو يعد أكبر

إفلاس للشركات في التاريخ، واقتربت من ذات المصير شركة (هيونداي)، إلا أن "تشيبول" الكوري الجنوبي (شكل من أشكال الائتلافات التجارية) نجح في عملية إعادة الهيكلة بتشجيع من قوى السوق، والحث السياسي، والتغييرات القانونية. ولكن حتى لبداية الألفية الجديدة، كانت أفعالهم تعتمد إلى حد كبير على الانسحاب من الأنشطة غير الاقتصادية بدلًا من تنفيذ خطط استراتيجية استشرافية لتعزيز قيمة المساهمين. وفي سوق العمل، وسعت الحكومة شبكة الأمان الاجتماعي وعززتها بشكل كبير، لكن أصحاب الأعمال لا يزالون يواجهون سلوكًا متشددًا من جانب النقابات. وبالنظر إلى الدور البارز للدولة في الاقتصاد، كانت الاضطرابات العمالية عقبة أمام إصلاح القطاع العام، كما أعاقت عملية إلغاء تأميم أو خصخصة الشركات العامة، كما أدت مشاكل سوق العمل إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي(٤).

وعليه، استندت خطة الإنقاذ اللاحقة من صندوق النقد الدولي إلى موافقة الحكومة على تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة من شأنها إعادة تشكيل الاقتصاد الكوري الجنوبي، وتحويله من اقتصاد شبه تجاري إلى اقتصاد أكثر توجهًا نحو السوق، حيث قام الرئيس "كيم داي جونغ"، الذي فاز في الانتخابات الرئاسية في منتصف الأزمة، وتم تنصيبه في فبراير ١٩٩٨، بإجراء الإصلاحات الهيكلية بنجاح كبير من خلال الامتثال لشروط صندوق النقد الدولي.

ونتيجة لجهود الإصلاح التي قام بها الرئيس "كيم"، تعافى الاقتصاد الكوري الجنوبي، فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من سالب ٥,٨ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٩، بينما ارتفع معدل الإنتاجية الصناعية من ٧,٣ في المائة إلى ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٩، كما ارتفع رصيد الحساب الجاري من عجز قدره ٢٣ مليار دولار في عام ١٩٩٦ و٨,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى فائض يزيد عن ٢٠ مليار دولار في ١٩٩٩. وقد ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية من ٧,٢ مليار دولار في نوفمبر ١٩٩٧ إلى ٦٨,٤ مليار دولار بعد ذلك

بعامين، كما انتعشت سوق الأوراق المالية، متجاوزة المستوى ٨٠٠ منذ يونيو ١٩٩٩[٥].

إلى جانب ذلك، عادت معدلات فواتير الشركات المرفوضة إلى مستويات ما قبل الأزمة، مسجلة ٠,١٠ في المائة منذ يناير ١٩٩٩، كما انخفض معدل البطالة بشكل كبير من مستوى مرتفع من ٨,٦ في المائة في فبراير ١٩٩٨ إلى ٤,٧ في المائة في مارس ٢٠٠٠[٦].

وفي الأشهر الستة بين منتصف سبتمبر ٢٠٠١ ومنتصف مارس ٢٠٠٢، ارتفع سوق الأوراق المالية بنحو ٩٠ في المائة، وكان الشيء الوحيد الأكثر سخونة في "وول ستريت" من أموال كوريا الجنوبية هو أموال روسيا. كما ارتفعت أسعار العقارات في العاصمة سيئول، وتضاعف الإقراض ببطاقات الائتمان، وارتفع الدين الأسري من ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٢ في المائة في عامين، وهو أسرع معدل نمو في العالم آنذاك[٧].

لذا يمكن القول إن كوريا الجنوبية حققت تقدماً أفضل في الإصلاح الاقتصادي في السنوات الأربع التالية للأزمة الآسيوية من البلدان الأخرى المتأثرة بشدة من تلك الأزمة، أو اليابان في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن عدم وجود تحالف سياسي مستقر وتطلعي للإصلاح، والإعلان السابق لأوانه من الرئيس "كيم" في ديسمبر ١٩٩٩ (الذكرى السنوية الثانية لاتفاق صندوق النقد الدولي) أن الأزمة قد انتهت، أعاق الإصلاح، وزاد خيبة الأمل العامة من الأحداث اللاحقة. والنتيجة هي عدم القدرة على معالجة القضايا العالقة.

وبسبب تأميم البنوك الفاشلة، في ذروة الأزمة المالية في عام ١٩٩٨، امتلكت الدولة بشكل مباشر أكثر من ثلاثة أرباع النظام المصرفي، وفي سبتمبر ١٩٩٩، تم إدخال منافسة أجنبية كبيرة في قطاع الخدمات المالية في كوريا الجنوبية، عندما باعت الحكومة، بعد شهور من المفاوضات المثيرة للجدل، بنك كوريا فيرست إلى نيوبريدج

كابيتال مقابل ٤١٥ مليون دولار، بعد تعويض الشركة عن الديون المخفية بطريقة مبهمة، وفي بعض الأحيان، ممارسات محاسبية غير قانونية. وعليه تعرضت الحكومة لانتقادات شديدة بسبب التعويض، على الرغم من حقيقة أنه مسموح به بموجب اللوائح الكورية الجنوبية، ويستخدم في الصفقات بين الكوريتين، وعلى الرغم من أن إشراف المالكين الأمريكيين الجدد على البنك يبدو أنه كان ناجحاً، لكن بعد نيوبريدج تباطأت الأمور بشكل كبير(٨).

ثانيا الوضع في كوريا الجنوبية بعد عملية الإصلاح الاقتصادي:

على الرغم من تضرر الاقتصاد الكوري الجنوبي بشدة من أزمة الأسواق المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، إلا أن تلك الأزمة أدت إلى إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، كما جعل البلاد أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وهذا ما حدث في عام ٢٠٠٩، حيث تمكن الاقتصاد من تجنب الركود في عام ٢٠٠٩. ونادراً ما تستطيع دولة متقدمة فعل ذلك.

كما كان الانتعاش قويًّا في عام ٢٠١٠، وذلك على الرغم من تباطؤه منذ ذلك الحين بمتوسط يزيد قليلًا عن ٣٪. ويعد هذا المعدل للنمو طبيعيًّا للبلدان ذات الدخل المرتفع، والذي يميل إلى التباطؤ، حيث يصبح من الصعب الحفاظ على معدلات النمو المئوية السريعة. وقد استمر الاقتصاد في الدفع إلى الأمام بسبب الأداء التصديري القوي، وارتفعت حصة الإنتاج الوطني التي تستحوذ عليها الصناعة التحويلية.

وعليه، تعد كوريا الجنوبية دولة متقدمة ولديها سوق متطورة وقطاع مالي نشط. ونظراً لكونها واحدة من أكثر دول العالم ازدهاراً، فقد تم الاعتراف بها كواحدة من الاقتصادات الرئيسية لمجموعة العشرين، بالإضافة إلى كونها واحدة من الدول الإحدى عشرة التي تتمتع بإمكانية أن تصبح من القوى العالمية في القرن الحادي والعشرين، حيث تحافظ على مستوى عالٍ من الكفاءة الاقتصادية التي شهدت نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية باستمرار على مدار العقد الماضي، باستثناء عامي ٢٠٠٨

و٢٠٠٩، حيث أثرت الأزمة المالية العالمية على الوضع الاقتصادي للبلاد.

وفي العقود الخمسة الماضية، تجاوز متوسط المعدل السنوي للنمو ٥٪، وأصبح اقتصاد الدولة الآن ذا دخل مرتفع مدفوع بالابتكار. ويبلغ عدد سكانها أقل بقليل من ٤٩ مليون شخص بإجمالي ناتج محلي إجمالي يتجاوز ١ تريليون دولار أمريكي[٩]، حيث شهد الناتج المحلي الاجمالي لكوريا الجنوبية العديد من التطورات وهذا يتضح في الشكل البياني التالي:

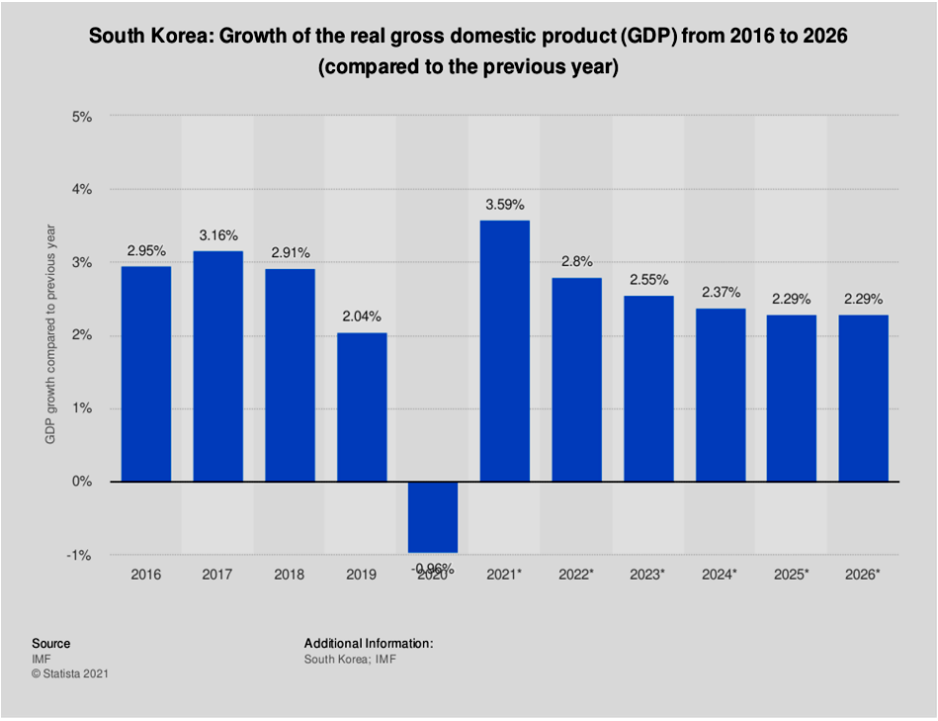

Source: South Korea: Growth of the real gross domestic product (GDP) from 2016 to 2026, Available At:
https://www.statista.com/statistics/263758/gross-domestic-product-gdp-growth-in-south-korea

ويظهر الشكل البياني نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كوريا الجنوبية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٦، مع توقعات حتى عام ٢٠٢٦، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي %٢,٩٥ في ٢٠١٦ ، وفي عام ٢٠١٩، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٢,٠٤٪ مقارنة بالعام السابق، الا انه شهد ارتفاعا ملحوظا في عام ٢٠٢١ حيث بلغ% ٣,٥٩، وشهد انخفاضا ملحوظا في عام ٢٠٢٠ ولاسيما تاثير ازمة كوفيد -١٩ علي الاقتصاد الكوري ، ومن المتوقع ان يتجه حجم الناتج المحلي الاجمالي الي الاستقرار ليصل في عام ٢٠٢٦ الي ٢,٢٩%.

ويعد الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال عام واحد، ويعتبر ذلك مؤشرًا مهمًا جدًا على القوة الاقتصادية والنمو الاقتصادي .

ويمثل الاقتصاد الكوري الجنوبي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويحقق الاقتصاد تقدمًا في التقارب نحو مستويات الدخل اليابانية. وقد أطلق بعض المعلقين على كوريا الجنوبية اسم "ألمانيا آسيا". ويعتبر جيم أونيل، مبتكر اختصار بلدان بريكس، كوريا الجنوبية كأمة عليا من حيث إمكانات النمو المستدام.

ونظرًا لأن كوريا الجنوبية تعمل بشكل جيد من الناحية الاقتصادية، وهي من بين دول التصدير الرائدة في جميع أنحاء العالم، فهي تصدر بشكل أساسي الإلكترونيات والسيارات والآلات. وعليه، تفوقت كوريا الجنوبية على دول مثل تايوان في التحرك نحو منتجات التصنيع ذات القيمة المضافة العالية. لذا يفتخر الاقتصاد الكوري الجنوبي ببعض الشركات العالمية بما في ذلك Samsung وHyundai وLG و Kia Motors. وتمثل الصادرات أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويذهب ثلثا صادرات كوريا الجنوبية إلى الدول النامية. كما نمت التجارة مع الصين بسرعة.

حيث أصبحت كوريا الجنوبية عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعضواً في دول مجموعة العشرين. كما تعد كوريا الجنوبية واحدة من أسرع

الاقتصادات نمواً في جميع أنحاء العالم. وبالتالي يعتبر الاقتصاد مفتوحاً نسبيًّا للتجارة الخارجية والاستثمار، لكن النموذج الاقتصادي الكوري الجنوبي لم يُبنَ على مبادئ السوق الحرة.

وبالنسبة للمعدلات الداخلية، يعتبر مستوى المعيشة فيها مرتفعًا جدًّا، حيث بلغ معدل البطالة، وهو أحد العوامل الرئيسية، حوالي ٣ في المائة على مدى العقد الماضي. على سبيل المقارنة، كان معدل البطالة في الولايات المتحدة أعلى مرتين تقريبًا، وأحيانًا أعلى بثلاث مرات، مما هو عليه في كوريا الجنوبية خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق بالتوظيف، فإن معدل كوريا الجنوبية هو نفس معدل الولايات المتحدة أو فرنسا، حيث يوجد أكثر من ٦٠ في المائة من الأشخاص العاملين من السكان[١٠].

ثالثا مستقبل الوضع الاقتصادي في كوريا الجنوبية:

من المتوقع أن ينكمش اقتصاد كوريا الجنوبية هذا العام بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث يؤثر الوباء على الطلب المحلي والخارجي. ففي العام الحالي ٢٠٢١، تم وضع سياسة نقدية تيسيرية، وموقف مالي توسعي لتعزيز النشاط المحلي، ونتيجة لذلك أظهرت بيانات التوظيف تحسنًا من حيث العدد من الوظائف والوضع الوظيفي. كما تم الانتهاء من الإجراءات الإطارية للابتكار الصناعي، والتي تغطي خطط إعادة هيكلة التصنيع والخدمات، وتطوير الصناعات الأساسية الجديدة للبيانات والشبكات والذكاء الاصطناعي، وتعزيز الصناعات الثلاث الجديدة الواعدة لنظام الرقائق الإلكترونية، والصحة الحيوية والسيارات المستقبلية، كما عملت الحكومة أيضًا على دعم التوظيف القوي وشبكات الأمان الاجتماعي. ومع ذلك، فإن القطاع الخاص لم ينتعش بعد، فضلًا عن إمكانات النمو في البلاد. فقد مثلت ديون الشركات ١٠١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، وذلك وفقًا لبيانات المعهد الكوري للمالية العامة لعام ٢٠٢٠، بارتفاع ٦,٣ نقطة مئوية عن العام السابق، وهي ثاني أكبر زيادة في العالم[١١].

ومع ذلك، حققت كوريا الجنوبية نجاحًا ملحوظًا في الجمع بين النمو الاقتصادي السريع والتخفيضات الكبيرة في معدلات الفقر، حيث زاد دخل الفرد من ١٠٠ دولار أمريكي في عام ١٩٦٣ إلى أكثر من ٣١٧٦٢ دولارًا أمريكيًا اليوم، وذلك وفقًا لصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من أن معدل البطالة منخفض للغاية وهو ٤,١٪، فإن عدد العمال غير النظاميين مرتفع للغاية. وتتعمق التفاوتات الاجتماعية وتتدهور الروابط الاجتماعية، لذا تكافح الحكومة لتغيير فرص العمل، حتى بعد استخدام ميزانية إضافية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي بشكل أساسي لمشاريع خلق فرص العمل، وتحث صناديق التقاعد على زيادة الاستثمار في أسهم شركة **Kosdaq** الصغيرة لتعزيز الابتكار. وعلى المدى المتوسط والطويل، ستنفق كوريا الجنوبية المزيد على إعداد تدابير لمعالجة انخفاض معدل المواليد، وفقر المسنين، وانخفاض العمالة بين النساء. ومع ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل معدل البطالة متأثرًا بشكل طفيف بالتأثير الاقتصادي السلبي لوباء **COVID-19**، حيث يقدر المعدل حاليًا بالبقاء عند ٤,١٪ في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢[١٢].

إجمالاً، وعلى الرغم من حزم التحفيز، فقد تدهورت المالية العامة في عام ٢٠٢٠. وانخفض فائض الميزانية من ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى -١٪ في عام ٢٠٢٠. ويتوقع صندوق النقد الدولي بقاء العجز المالي عند -١٪ في عام ٢٠٢١ ويصل إلى -١,٧٪ في عام ٢٠٢٢. بينما نما الدين العام إلى ما يقدر بنحو ٤١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يرتفع في السنوات المقبلة عند ٤٨,٤٪ في عام ٢٠٢١ و٥٢,٢٪ في عام ٢٠٢٢. كما أنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم ٠,٩٪ في عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٠[١٣].

<u>مستقبل معدلات القطاعات الرئيسية للصناعة:</u>

شهدت كوريا الجنوبية أحد أكبر التحولات الاقتصادية خلال الستين عامًا الماضية. ونظرًا لحجمها الجغرافي، وعدم كفاية الموارد الطبيعية وحجم السكان (قوى عاملة تبلغ

٢٨,٤ مليون شخص من أصل ٥١,٢٨ مليون نسمة) كرست الدولة اهتماماً خاصاً لتطوير التكنولوجيا والابتكار لتعزيز النمو، لتتحول كوريا الجنوبية من بيئة زراعية يغلب عليها الطابع الريفي إلى بلد حضري صناعي. حيث مثلت الصناعة ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ووظفت ٢٥٪ من القوى العاملة في عام ٢٠٢٠. وتشمل الصناعات الرئيسية المنسوجات والصلب وتصنيع السيارات وبناء السفن والإلكترونيات. بالإضافة إلي أن كوريا الجنوبية هي أكبر منتج لأشباه الموصلات في العالم(١٤).

وبالنسبة لقطاع الزراعة في كوريا الجنوبية فهو لا يقدم سوى مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وهو ١,٧٪، ويعمل فقط ٤,٨٪ من السكان النشطين في عام ٢٠٢٠. كما يعد الأرز المحصول الزراعي الرئيسي، بجانب ذلك، يتم زراعة الشعير والقمح والذرة وفول الصويا والذرة الرفيعة على نطاق واسع. كما يشمل القطاع أيضًا تربية الماشية على نطاق واسع(١٥). وتقتصر الموارد المعدنية لكوريا الجنوبية على الذهب والفضة.

أما قطاع الخدمات فهو أكبر وأسرع قطاع اقتصادي، حيث يمثل ٥٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به ٧٠,٢٪ من السكان النشطين، وخاصة المتاجر الكبرى وسلاسل المتاجر ومحلات السوبر ماركت. كما تعد السياحة أحد القطاعات سريعة النمو، حيث ارتفعت بنسبة ١٤٪ في عام ٢٠١٩، وفقًا لمنظمة السياحة الكورية، وذلك على الرغم من انخفاض عدد السياح الصينيين بشكل كبير في السنوات الماضية، بسبب حظر السفر في بكين، والذي لم يتم رفعه بالكامل(١٦).

ومثل معظم دول العالم، أثَّر وباء COVID-19 سلبًا على معظم القطاعات والأسواق في كوريا الجنوبية، حيث واجهت اضطرابات الطلب مشاكل العرض، مما جعل التوقعات قصيرة الأجل غير مؤكدة بالنسبة لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات(١٧).

الخاتمة

تناولت الدراسة عملية الإصلاح الاقتصادي في كوريا الجنوبية ،حيث مرت بالعديد من المراحل بعد الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ ،حيث كانت القوة الدافعة وراء التعافي الاقتصادي بعد أزمة ١٩٩٧ هي إجراءات الإصلاح التي أدخلتها الحكومة الكورية في كل من : القطاع المالي والشركات والعمالة والقطاع العام.

كما أدى الاستثمار المتزايد في تكنولوجيا المعلومات وصناعات المشاريع، والذي عززته الحكومة عن عمد، جنباً إلى جنب مع مستوى الاستهلاك الذي تم إنعاشه، إلى تمكين التعافي السريع ،ولاسيما مع تباطؤ الاقتصاد الأمريكي في عام ٢٠٠٠، شهد الاقتصاد الكوري ركوداً معتدلاً في عام ٢٠٠١.

وقد انعكست الأزمة الاقتصادية علي مسار الاصلاح السياسي بها ، مما أدى إلى فوز حزب المعارضة في عام ١٩٩٧ لأول مرة في تاريخ كوريا،ولهذا تم الاهتمام بتطوير التكنولوجيا والابتكار لتعزيز النمو، والتي تعد من العوامل الرئيسية التي عززت القدرة التنافسية للصادرات الكورية الجنوبية، ودفعت بالنهوض الاقتصادي الملحوظ للبلاد على مدى العقود الماضية.

ومن ثم لابد من الحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام، من خلال مواصلة دعمها للابتكار وبيئة الأعمال المواتية، وضرورة تحسين استقلالية البنك المركزي الكوري الجنوبي لحماية عمله في السياسة النقدية من التأثيرات السياسية التي لا بد أن تنشأ مع الديمقراطية السياسية، كما يجب على الدولة حماية البنية التحتية الحيوية مثل الشبكات السيبرانية، وذلك في الوقت الذي تحاول فيه أعداد كبيرة من الأفراد العمل عن بُعد، ولا سيما في ظل التحول الرقمي، حيث يمكن أن تسبب الهجمات السيبرانية ضرراً بالغًا.

المراجع

1. Hyug-Baeg Im, South Korea, Britannica, (Feb 25, 2021), (3 March 2021), Link: https://www.britannica.com/place/South-Korea
2. Ibid .

٣. تشانغ وي وي، الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة، دار سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص١٢٨-١٢٩.

٤. كيف ساعد الذهب كوريا الجنوبية على سداد ديونها؟، موقع أرقام، تاريخ الاطلاع (٢ مارس ٢٠٢١)، على الرابط التالي:

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/447268

5. Economic Crisis and Structural Reforms in South Korea, The Economic Strategy Institute, (3 March 2021), Link: https://www.econstrat.org/research/country-and-area-studies/256-economic-crisis-and-structural-reforms-in-south-korea
6. Ibid .
7. Ibid .
8. Chan-Hyun Sohn, Korea's Corporate Restructuring since the Financial Crisis: Measures and Assessment, (April 2002), P8.
9. South Korea - Economic Growth and Development, tutor2u, (3 March 2021), Link: https://www.tutor2u.net/economics/reference/south-korea-economic-growth-and-development
10. Youth employment and education in Korea, oecd-ilibrary, (4 March 2021), Link: https://www.oecd-ilibrary.org/sites/63797b4a-en/index.html?itemId=/content/component/63797b4a-en
11. Troy Stangarone, The Impact of COVID-19 on South Korean Trade in 2020, the diplomat, (February 04, 2021), (4 mars 2021), Link: https://thediplomat.com/2021/02/the-impact-of-covid-19-on-south-korean-trade-in-2020 /
12. Ibid .
13. Korea Economic Outlook, FocusEconomics, (4 mars 2021), Link: https://www.focus-economics.com/about-us

١٤.كوريا الجنوبية الثالثة عالمياً في صناعة الإلكترونيات، سبوتنيك، تاريخ النشر (٣٠ يوليو ٢٠١٩)، تاريخ الاطلاع (٤ مارس ٢٠٢١)، على الرابط التالي:

https://arabic.sputniknews.com/business/201907301042500257 -

15. South Korea: Economic and political outline, Santander, (4 mars 2021), Link: https://www.focus-economics.com/about-us
16. The economic context of South Korea, Lloyds Bank, (4 mars 2021), Link: https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/south-korea/economical-context

١٧.مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: أزمة لا مثيل لها، وتعافٍ غير مؤكد، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، تاريخ النشر (يونيو ٢٠٢٠)، تاريخ الاطلاع (٤ مارس ٢٠٢١)، على الرابط التالي:
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020